الأمم المتحدة

S/2005/89

مجلس الأمن

Distr.: General
18 February 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم تقارير ربع سنوية عن الحالة في الصومال. ويركز التقرير على التطورات فيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية في الصومال منذ تقريري السابق المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/804). كذلك يعرض التقرير آخر التطورات فيما يتعلق بحالة الأمن والأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تقوم بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الصومال.

ثانيا – تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية

٢ – انتهى مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بتنصيب العقيد عبد الله يوسف أحمد رئيسا للصومال. وقد انتخبه أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي بالصومال في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بعد ثلاث جولات من الاقتراع. وفي الجولة الأخيرة، حصل العقيد يوسف على ١٨٩ صوتا في حين حصل المرشح التالي له وهو عبد الله أحمد آدو على ٧٩ صوتا. وقد قبل السيد آدو النتيجة وتعهد بالتعاون مع الرئيس. وقبل إجراء التصويت وقع جميع المرشحين للرئاسة البالغ عددهم ٢٦ مرشحا إعلانا تعهدوا فيه بتأييد الرئيس المنتخب وتسريح الميليشيات.

٣ – وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس يوسف بتعيين علي محمد جيدي، وهو طبيب بيطري وينتمي إلى قبيلة باويي، المنتشرة في مقديشو، رئيسا للوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

250205 250205 05-24086 (A)

٤ - وخلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء جيدي تعيين نحو ٧٣ من وزراء الدولة والوزراء المساعدين. على أن أعضاء البرلمان انتقدوا هذه التعيينات على اعتبار أنها لا تتفق ''والصيغة ٤,٥'' لتمثيل القبائل التي اتُبعت خلال المؤتمر. وعلاوة على ذلك، فإن رئيس البرلمان لم يحضر احتفال حلف اليمين. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، صوت البرلمان على قرار بعدم الثقة في الحكومة لانتهاكها المادتين ١٢ و ٤٩ من الميثاق الاتحادي الانتقالي اللتين تتطلبان موافقة البرلمان على تعيين رئيس الوزراء وتعيين مجلس الوزراء.

٥ - ونزولا على إرادة البرلمان، أعلن الرئيس يوسف، بعد مشاورات مع شريف حسن شيخ أدان رئيس البرلمان في مؤتمر صحفي مشترك عُقد في نيروبي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر أنه سيقدم ترشيح السيد جيدي رئيسا للوزراء إلى البرلمان لإقراره.

٦ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أقر البرلمان تعيين جيدي رئيسا للوزراء. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وافق البرلمان على مجلس الوزراء الجديد كما اقترحه رئيس الوزراء جيدي (وهو في الواقع مجلس الوزراء القديم بعد توسيعه) الذي يضم ٩٢ من الوزراء والوزراء المساعدين ووزراء الدولة. ورد رئيس الوزراء على النقد المتعلق بكبر عدد المعينين بشكل غير معتاد بقوله بأنه ضروري لضمان إشراك الجميع.

٧ - وقام مجلس الوزراء في أول اجتماع له في ١٥ كانون الثاني/يناير بإنشاء لجان تعنى بالتعاون مع المجتمع الدولي وتعمل على انتقال الحكومة الاتحادية المؤقتة من كينيا إلى الصومال. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير قدمت اللجان تقاريرها إلى مجلس الوزراء بشأن انتقال الحكومة إلى الصومال.

٨ - وقدمت الحكومة الاتحادية الانتقالية خطتها للانتقال إلى لجنة التنسيق والرصد (انظر الفقرة ١١ أدناه) في ٢ شباط/فبراير. وتتوقع الحكومة أن يتم، بمساعدة المانحين، تنفيذ الخطة خلال فترة ثلاثة أشهر تبدأ في منتصف شباط/فبراير. وتبلغ الميزانية التي وضعتها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتنفيذ الخطة حوالي ٥٧٢ ٣٧٥ ٩٤ يورو. وتتناول الخطة الخطوات التالية: (أ) نقل ٩٨٧ شخصا إلى الصومال، بينهم أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية وأعضاء البرلمان وأعضاء الوفود الممثَلة في مؤتمر المصالحة الوطنية للصومال؛ و (ب) تحقيق السلام والمصالحة من خلال تنظيم مؤتمرات لبناء السلام في ٩٢ مقاطعة؛ و (ج) إنشاء إدارات مؤقتة للأقاليم والمقاطعات إلى أن يتم بناء الهيكل الاتحادي؛ و (د) تجميع وإعادة تدريب ٠٠٠ ٥٣ من أفراد الميليشيات؛ و (هـ) تكوين قوة شرطة يبلغ عدد أفرادها ٠٠٠ ١٠ فرد. وقد رحبت الجهات المانحة بالخطة، ولكنها شددت على ضرورة زيادة توضيح تفاصيل الميزانية وتفاصيل

البرامج المتعلقة بها. وقد تم إنشاء لجنة مشتركة من المانحين ووكالات الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، لمباشرة العمل فيما يتعلق بمقترح الانتقال.

٩ - وفي ٦ شباط/فبراير، وصل إلى مقديشو وفدان برلمانيان صوماليان يضمان ما مجموعه ٧٣ عضوا من أعضاء البرلمان برئاسة رئيس البرلمان والنائب الثاني لرئيس البرلمان، لمناقشة مسائل الأمن والانتقال مع القادة المحليين ومع رؤساء القبائل وسائر الفئات ذات المصلحة. ويُذكر أن آلافا من الصوماليين خرجوا إلى الشوارع للترحيب بالوفدين. وقد تولى الدعم المالي للزيارتين صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية. وقد قامت المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى دعمها المالي الكبير لمؤتمر المصالحة الوطنية للصومال، بتقديم منحة قيمتها مليوني دولار إلى رابطة برلمانيي أوروبا الغربية من أجل أفريقيا لتوفير الدعم الفوري والتدريب للبرلمان الاتحادي الانتقالي.

١٠ - وقد تعهد كل من الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جيدي، حين كانا لا يزالان يقيمان في نيروبي، بإيفاد عدد من البعثات الدبلوماسية إلى بلدان المنطقة. وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، قام الرئيس يوسف بزيارة إثيوبيا حيث أجرى محادثات مع الفا عمر كوناري رئيس الاتحاد الأفريقي وطلب إلى الاتحاد إيفاد ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ من قوات حفظ السلام إلى الصومال. كذلك ناقشا المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية مع خافيير سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي كان في زيارة لإثيوبيا. وفي مؤتمر صحفي مشترك أعلن الرئيس يوسف وميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا أن الحكومة الصومالية الجديدة يجب أن تنتقل إلى الصومال في أقرب فرصة ممكنة. كذلك حث رئيس الوزراء زيناوي المجتمع الدولي على ألا ينتظر حتى يتحقق الاستقرار في الصومال قبل إرسال قوة لتحقيق الاستقرار. وأعلن أن إثيوبيا وإن كانت قد أوشكت أن تتجاوز قدرتها فيما يتعلق بنشر قوات حفظ السلام ستنظر في تقديم هذا الدعم إلى الصومال إذا طلبت إليها ذلك حكومة الصومال وشعبها وأذن لها الاتحاد الأفريقي بذلك. وقد قام الرئيس يوسف بزيارة كامبالا يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر واجتمع برئيس أوغندا ياوري موسيفيني وهو أيضا الرئيس الحالي للهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية. وفي مؤتمر صحفي عُقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس موسيفيني أن أوغندا على استعداد لتقديم قوات تشارك بها في أية قوة قد يدعو الاتحاد الأفريقي لتشكيلها لمساعدة الصومال. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر قام رئيس الوزراء جيدي بزيارة الإمارات العربية المتحدة لحضور جنازة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وأجرى الرئيس يوسف محادثات مع القادة اليمنيين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. كما انضم إلى القادة

من مختلف أنحاء العالم في حضور جنازة ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية بالقاهرة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثالثا – أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

١١ – عُقد في ستوكهولم في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر اجتماع للمانحين ناقش الخيارات فيما يتعلق بإنشاء هيكل للتنسيق بين المجتمع الدولي والحكومة الاتحادية المؤقتة للإشراف على المساعدات المقدمة إلى الصومال وتوجيهها. وطلبوا إلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور القيادة على الصعيد السياسي وصعيد التخطيط بالنسبة لهيكل التنسيق. وكان من رأي المانحين أنه ينبغي في المرحلة الانتقالية أن تقوم ''هيئة ثلاثية'' مؤلفة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة ومحفل الشركاء التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتمثيل المجتمع الدولي في لجنة للتنسيق والرصد المعنية بالصومال. كذلك ناقش الاجتماع ''مشروع بروتوكول'' تم تعديله وتغيير اسمه إلى ''مشروع إعلان مبادئ''. ووافق المانحون على مناقشة هذا المشروع وتنقيحه حسبما اقتضى الأمر بالتنسيق مع الحكومة. كذلك طلب المانحون أن تشترك الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في رئاسة لجنة التنسيق والرصد نيابة عن المجتمع الدولي. ورحب مجلس الأمن بهذا الاقتراح في بيان لرئيسه مؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/43).

١٢ – وعُقد أول اجتماع للجنة التنسيق والرصد في نيروبي يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومنذ ذلك التاريخ يرأس ممثلي اجتماعات اللجنة بالاشتراك مع رئيس الوزراء جيدي أو من يمثله.

١٣ – وحضر موظفون من مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال اجتماع محفل الشركاء التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عُقد في أديس أبابا يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد استعرض الاجتماع التطورات التي تمت في الصومال مع الارتياح، ولكنه أكد ضرورة توجيه الانتباه إلى مشاكل الأمن في البلد وضرورة الحوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات في ''صوماليلاند''. كذلك أعرب الاجتماع عن الأمل في أن ينظر مجلس الأمن، أثناء وجوده في نيروبي في وقت لاحق من ذلك الشهر، في مسألة الصومال خلال مداولاته.

١٤ – وقد عقد مجلس الأمن، أثناء اجتماعه في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جلسة عامة بشأن الصومال أتاحت فرصة للرئيس يوسف لكي يتحدث أمام المجلس وفرصة لأعضاء المجلس لتوجيه الأسئلة فيما يتعلق بخطط الحكومة الانتقالية.

١٥ - وقامت لجنة لتقصي الحقائق مشتركة بين الوكالات أُوفدت من مقر الأمم المتحدة برئاسة إدارة الشؤون السياسية بزيارة إثيوبيا وكينيا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، لتقييم ما أُحرز من تقدم في عملية السلام في الصومال. وقد أجرت البعثة محادثات مع الرئيس يوسف ورئيس البرلمان الانتقالي وممثلي البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وممثلي الهيئة نفسها والحكومات المانحة والاتحاد الأفريقي وعدد من المنظمات الأخرى وممثلي دوائر الأعمال الصومالية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وقد شددت البعثة على ضرورة تقديم الدعم لما تنتهي إليه عملية السلام.

الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعينة بالتنمية

١٦ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر تكلم الرئيس يوسف أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وحثه على تقديم الدعم لحكومته بتوفير ما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ من قوات حفظ السلام حتى تستطيع إعادة السلام والأمن في الصومال. وذكر أن الحاجة إلى قوة لحفظ السلام يبعث عليها وجود ما يُقدر بنحو ٥٥ ٠٠٠ من أفراد الميليشيا المسلحين ووجود ٥٠٠ ''مركبة محورة''ومليوني قطعة من الأسلحة الصغيرة في البلد.

١٧ - واستجابة لذلك، قام الاتحاد الأوروبي، بدعم تمويلي من إيطاليا، بتنظيم حلقة دراسية تخطيطية من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال خلال الفترة الانتقالية، وذلك في أديس أبابا يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. واقترح المشتركون (ممثلو الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعينة بالتنمية والحكومة الاتحادية الانتقالية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرهم) أنه يلزم إنشاء قوة حماية في الصومال وقيام الاتحاد الأفريقي بالتحقق والرصد بعد التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المسلحة في الصومال. كذلك نظم الاتحاد الأفريقي حلقة دراسية لخبراء الأمن بشأن الصومال وذلك في نيروبي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أكد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجددا، من حيث المبدأ، عزم الاتحاد الأفريقي على إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال، ووافق على تشكيل بعثة تحضيرية تقيم في نيروبي لتتولى الاتصال بالحكومة الاتحادية المؤقتة. وتتضمن الولاية المقترحة للبعثة حماية المنشآت الهامة ودعم جهود الحكومة الانتقالية لقطاع الأمن وأنشطة الرصد المتعلقة بوقف إطلاق النار. وتشير التقارير إلى أن المحاكم الشرعية والجماعات المتطرفة وبعض الجماعات المسلحة تعارض إيفاد ''قوات أمنية'' إلى الصومال.

١٨ - وعُقد في نيروبي يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر قمة خاص نظمته الهيئة الحكومية الدولية المعينة بالتنمية بشأن الصومال. وقد اعترف المؤتمر بحكومة الرئيس يوسف ووافق على قيام مجلس وزراء الهيئة بإجراء محادثات مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لشرح مبررات إنشاء قوة لإقرار السلام في الصومال. كذلك كان عقد مؤتمر القمة معناه انتهاء الدور الذي كانت لجنة التيسير التابعة للهيئة تقوم به في عملية السلام بالصومال. وفي اجتماع عُقد في نيروبي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وافق مجلس وزراء الهيئة على إنشاء فريق للرصد والمتابعة تابع للهيئة لمواصلة تقديم الدعم في عملية السلام بالصومال خلفا للجنة التيسير التابعة للهيئة. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلن الأمين العام للهيئة رسميا في نيروبي إنشاء فريق الرصد والمتابعة بالصومال.

١٩ - وفي بيان أصدرته الهيئة في ٣١ كانون الثاني/يناير في أبوجا أثناء اجتماع مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد الأفريقي أعربت كل من إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا عن استعدادها للاشتراك في أية بعثة لدعم السلام يوفدها الاتحاد الأفريقي مستقبلا إلى الصومال. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للهيئة الحكومية الدولية المعينة بالتنمية بأن توفد إلى الصومال بعثة لدعم السلام وطلب إلى المجتمع الدولي دعم بعثة الهيئة إلى أن يتم إيفاد بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي.

رابعا - التطورات داخل الصومال

٢٠ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أصدرت حكومة ''صوماليلاند'' برئاسة الرئيس ظاهر ريالي كاهن بيانا أكدت فيه من جديد أن ''سيادة صوماليلاند وسلامتها الإقليمية'' أمران غير قابلين للتفاوض وطلبت من المجتمع الدولي المساعدة في منع نشوب نزاع بين الصومال و ''صوماليلاند''.

٢١ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر تكلم السيد كريس مولن وكيل وزير الدولة البرلماني البريطاني المعني بشؤون أفريقيا أمام برلمان ''صوماليلاند''، وحث مواطني ''صوماليلاند'' على تجنب اتخاذ أي إجراء يعوق التقدم الذي أُحرز نتيجة لمؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية كما شجعهم على إجراء حوار مفتوح مع الجنوب من أجل إيجاد طريقة للعيش بسلام معه. وفي مؤتمر صحفي عقده في نيروبي قدم السيد مولن عرضاً لدعم حكومته لتدريب القوات الصومالية على نزع سلاح الميليشيات. كما أعلن أيضا عن تبرع بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني للتخفيف من آثار الجفاف في الصومال.

٢٢ - وينص قانون الانتخابات الذي أصدره مجلس ممثلي ''صوماليلاند'' في ١٨ كانون الثاني/يناير على ترسيم حدود المقاطعات والحدود الإقليمية وإجراء انتخابات في جميع مناطق ''صوماليلاند'' بما في ذلك إقليم سول وساناغ الشرقية وإجراء تعداد للسكان وتسجيل الناخبين وإصدار وثائق هوية لجميع مواطني ''صوماليلاند'' قبل إجراء الانتخابات. وفي ٥ شباط/فبراير أصدر مجلس شيعة صوماليلاند (غوريي) قانون الانتخابات بالصيغة التي عرضه بها مجلس النواب. وأثار القانون القلق خوفا من عودة التوتر بين ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' أثناء الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ''صوماليلاند'' في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢٣ - وبناء على طلب من الخبير المستقل غانم النجار بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال، أفرجت سلطات ''صوماليلاند'' دون شروط عن زمزم أحمد دوالي وتركتها تحت حمايته. وقد أعيدت إلى ''بونتلاند'' بعد ذلك. وكانت دوالي البالغة من العمر ١٧ عاما قد اعتُقلت في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وصدر ضدها حكم بالسجن لمدة خمس سنوات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من محكمة هرجيسا الإقليمية بدعوى التجسس.

٢٤ - وفي الشهور الأخيرة ظلت مجموعة غير معروفة تنشط في مقديشو وتستهدف اغتيال الصوماليين البارزين الذين أعلنوا تأييدهم للحكومة الاتحادية الانتقالية. واغتيل الجنرال محمد عبدي محمد والعقيد محمود بطار بعد الاحتفال بتتويج الرئيس يوسف مباشرة. كما اغتيل محمد حسن تاكو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وتمت عمليات الاغتيال الثلاث في مقديشو بواسطة أشخاص مسلحين وملثمين. وكان الضحايا الثلاثة قد أعلنوا عن تأييدهم للحكومة الانتقالية وكذلك لطلب الحكومة الانتقالية المتعلق بإحضار قوات لحفظ السلام في الصومال. وفي ٨ كانون الثاني/يناير تظاهر عدد كبير من سكان مقديشو ضد نشر ''قوات أجنبية'' في الصومال. وقاد عدد من الشيوخ وأفراد الميليشيات التابعة للمحاكم الشرعية تلك المظاهرة. ويقال إن ممثلي بعض هذه المجموعات يقوم بشراء أسلحة ثقيلة تشمل المدافع المضادة للطائرات والمركبات المصفحة التي يُعتزم استخدامها ضد أية قوات أجنبية تقدم الدعم للحكومة. وتمارس الجماعات المتحالفة مع المحاكم الشرعية في مقديشو نفوذا أيضا في مقاطعة بلادي في منطقة جويا السفلى وداسو محاريب في منطقة غالفودود.

٢٥ - وفي بونتلاند وبعد مغادرة العقيد عبد الله يوسف أحمد ليشغل منصب الرئيس تم شغل المنصب بشكل مؤقت بواسطة محمد عبدي هاشي. وفي ٨ كانون الثاني/يناير انتخب برلمان ''بونتلاند'' الجنرال أدا موسى كرئيس جديد لبونتلاند. وحصل الجنرال على ٣٦ صوتا في حين حصل محمد عبدي هاشي على ٣٠ صوتا.

٢٦ - ويسَّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عددا من جولات المحادثات بين فصائل جيش رحانوين للمقاومة وعشيرتي دير وماريهان في غالفودود والعشائر في منطقة جيدو. وأثمرت المحادثات عن اتفاقات لوقف أعمال القتال وتعزيز الفرص لتوصيل المساعدة الإنسانية إلى المدنيين. ووافق قادة الفصائل أيضا على استعادة الاستقرار في هذه المناطق ونقل الميليشيات إلى معسكرات خارج المدن. وساهمت المحادثات أيضا في توفير محفل لمناقشة تشكيل لجان إدارية مؤقتة وإدارتها بشكل أفضل. وأتاحت هذه الجهود الفرص لتوصيل المساعدة الإنسانية إلى المناطق الأشد تأثرا بالأزمة في البلاد.

الأمن

٢٧ - استمر القتال المتقطع في الصومال ولا يزال انعدام الأمن واستمرار العنف يمنعان الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها في مناطق واسعة من البلاد. وتشير التقارير إلى حدوث انتهاكات على نطاق واسع لحظر توريد الأسلحة ليس فقط من جانب مجموعات المتطرفين والميليشيات ولكن أيضا من قبل بعض أعضاء البرلمان. ويعتبر استيراد المتفجرات والأسلحة الثقيلة مدعاة للقلق بصفة خاصة. ثم إن انتشار الأسلحة الصغيرة يدعو للقلق ويتعين معالجته على المدى الطويل ولكن وجود كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة (كالدبابات والمدفعية والمدافع المضادة للطائرات وقاذفات الصواريخ متعددة الشبكات والمدافع الثقيلة تمثل مشكلة أكثر إلحاحا. ويتمثل أحد الحلول في إيجاد آليات تضمن وضع هذه الأسلحة في أماكن آمنة وإخراجها فعليا عن التداول.

٢٨ - وقد أجبر انعدام الأمن في مقديشو الحكومة الاتحادية المؤقتة على النظر في اتباع نهج مرحلي في عودتها إلى الصومال وربما ببدء عملها جزئيا في مدينة أخرى مثل بيدوا أو جوهر. (تمثل مقديشو وقسمايو الحدود الصومالية الكينية المرحلة الأمنية الخامسة في حين تمثل بقية البلاد المرحلة الرابعة). ولا يزال ارتكاب الجرائم عن طريق العنف منتشرا في مقديشو. وبالإضافة إلى ذلك تفضي النزاعات بين الفصائل من حين إلى آخر إلى مناوشات مسلحة خطيرة تُوقع العديد من الوفيات. وأحد الأمثلة على ذلك هو ما حدث في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عندما ذكر أن ١٧ شخصا قتلوا في مواجهة بين عشيرة أبغال في شمال مقديشو.

٢٩ - وفي حين كانت الحالة الأمنية في الشمال هادئة عموما فلا تزال المرحلة الأمنية ٤ سارية، ويعزى ذلك جزئيا للهجمات التي تعرض لها موظفو الإغاثة في عام ٢٠٠٤. بيد أن استمرار المواجهة بين ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' بشأن السيطرة على إقليمي سول وسناغ لا يزال مدعاة للقلق الشديد. وبالرغم من أن الجانبين قاما بنشر قوات في المنطقة

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لم تحدث سوى مناوشات مسلحة قليلة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حينما قتل عدد من أفراد الجانبين في نزاع نشب بالقرب من لاس آنود. وأرسل الجانبان تعزيزات إلى المنطقة، وكانت دعايتهما توحي بقرب وقوع مواجهات خطيرة، ولكن تم تجنب المواجهة بعد بذل جهود دبلوماسية وتدخل القادة التقليديين. ولم يتيسر الوصول إلى حل طويل الأجل ولا يزال الطرفان يواصلان نشر القوات في المنطقة. وفي الأماكن الأخرى في الجنوب كانت حوادث القتال المتقطعة فيما بين الفصائل ذات أثر سلبي على عمليات الأمم المتحدة. وفي ''بونتلاند'' يشتكي أفراد الشرطة ووحدات الميليشيات بانتظام من عدم دفع رواتبهم وغالبا ما تؤدي احتجاجاتهم إلى إغلاق الطرق والمهابط الجوية أمام طيران الأمم المتحدة والطيران التجاري.

٣٠ - وكان لانتشار القتال بين الفصائل وعمليات السلب أثر كبير على جنوب الصومال ووسطه. وأدى النزاع في شمال غالغودور وجنوب مودوغ بين فصائل سعد وسليمان من عشيرة حبر جدير إلى انتشار القتال وحدوث العديد من الوفيات. وحدثت المواجهة نتيجة نزاع للسيطرة على إحدى الآبار ومناطق للرعي. وكانت أسوأ الحالات تلك التي قتل فيها ١٢ شخصا في ٢ كانون الأول/ديسمبر بالقرب من جيلنسور ومقتل ١١ آخرين في ١٨ كانون الثاني/يناير على بعد ٥٠ كيلومترا إلى الجنوب من غالكايو. وتشير بعض التقارير غير المؤكدة إلى استخدام الدبابات و ''المركبات المحورة'' في هذه المواجهات. وبُذلت عدة محاولات لحل النزاع.

٣١ - وفي منطقتي باي وباكول أدت النزاعات العنيفة في أعضاء جيش المقاومة في رحانوين إلى نشر نقاط التفتيش التي تقيّد حركة وكالات الإغاثة. وحدثت أخطر المواجهات بين فصيلة حدامو من رحانوين وفصيلة أوليهان من الأوغادين وتميزت بحدوث سلسلة من عمليات القتل الانتقامي. وكانت أسوأ الحوادث تلك التي قتل فيها تسعة من أفراد حداموا في ٢٥كانون الأول/ديسمبر بالقرب من البيرد. وذكر أن تصعيد التوترات ناتج عن قيام شيوخ أولهان بعرض ما اعتبر مبلغا غير كافٍ إطلاقا للدية من أجل التعويض.

٣٢ - وانخفضت حدة التوتر في جيدو الشمالية بعد مضي سنتين من المنازعات فيما بين الفصائل. ويبدو أن القادة التقليديين استطاعوا التوصل إلى اتفاق بشأن السيطرة على بيلاثاوا. وفي جنوب الصومال لم تحدث مواجهات كبيرة بالرغم من انتشار حوادث الجريمة والنزاعات العنيفة ونقاط التفتيش التي تقيمها الميليشيات. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في ٨ كانون الأول/ديسمبر في بوالي أصيبت إحدى الطائرات التابعة للمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية عندما أطلق عليها رجل مسلح النار فيما يبدو أنه كان نزاعا بشأن العمل.

خامسا – الحالة الإنسانية

٣٣ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدى هطول الأمطار بمستوى فوق المستوى العادي في معظم أجزاء الصومال أثناء موسم الأمطار القصير (تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) إلى إنهاء فترة الجفاف التي استمرت أربع سنوات. وساعد هطول الأمطار في تخفيف الأزمة حيث توفرت المياه والعلف لاقتصاد البلاد الذي يعتمد إلى حد كبير على الرعي. وبالرغم هطول الأمطار بكثافة استمرت حالة الطوارئ الإنسانية في المناطق المتأثرة بالجفاف في الشمال وأجزاء من المنطقة الجنوبية – الوسطى بسبب الخسائر في الأصول من المواشي وسوء الأوضاع لأراضي الرعي وضخامة ديون الأسر وحالة الفقر. واستمر تدهور الأوضاع في المناطق المتأثرة بالجفاف في وسط الصومال مثلما يؤكد ذلك ارتفاع معدلات سوء التغذية التي تراوحت بين ١٩ في المائة و ٢٢ في المائة. وفي الجنوب ظلت منطقتا جيدو وجوبا الوسطى بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية بسبب سوء موسم الحصاد وحالة الضعف المزمنة.

٣٤ – وبالإضافة إلى الخسائر في المواشي الناجمة عن الجفاف شهدت الأجزاء الشمالية من الصومال (''بونتلاند'') أحوالا جوية باردة للغاية وهبوب رياح شديدة في تشرين الثاني/نوفمبر نفق بسببها ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من المواشي. وأفضى ذلك بدوره إلى زيادة حالة الفقر في أوساط الرعاة المتأثرين، الذين تم تجميعهم في مستوطنات على طول الطرق أو انتقلوا إلى مناطق حضرية بحثا عن العمل مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد المشردين داخليا.

٣٥ – وفي المناطق التي تعتمد على الزراعة في جنوب الصومال استجابت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، بدعم من المانحين، بتوفير الخدمات الصحية وحصص الإعاشة للأسر والمعونة الغذائية التكميلية. كما قدمت الدعم أيضا لنقل المياه وإصلاح مصادر المياه الحالية وتوفير البذور. وتستمر التدخلات لدعم البرامج المتعلقة بأعداد المواشي المتبقية وبرامج الدعم لسبل كسب العيش الطويلة الأجل التي تتمثل أساسا في تقديم النقد مقابل العمل. وساهمت زيارة قام بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جان اجلاند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في إذكاء الوعي الدولي بالاحتياجات الإنسانية الضخمة في الصومال.

٣٦ – ولا تزال هناك صعوبة في توصيل المساعدة الإنسانية إلى العديد من أجزاء الصومال ولا سيما في المنطقة الجنوبية الوسطى. وكانت المناوشات المتقطعة بين الفصائل والمخاطر الأمنية الفعلية والمتصورة قد أجبرت منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة على تنفيذ ضوابط

أمنية صارمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وافق منسق شؤون الأمن على جدول مرن لتسيير الرحلات إلى بعض المهابط الجوية في المنطقة الجنوبية الوسطى من أجل الوصول إلى نحو ٠٠٠ ٢٣٠ شخص في مناطق لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الجو نظرا لأن معظم الطرق قد تم تلغيمها أو هي في حالة سيئة.

٣٧ - وتأثر جزء كبير من خط الساحل الصومالي بأمواج تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والتي نتج عنها إعلان ''بونتلاند'' لحالة الطوارئ. وتم تدمير وسائل كسب العيش للعديد من السكان المقيمين في القرى الصغيرة على طول الساحل ولا سيما في المناطق الشمالية الشرقية. وتشير التقارير إلى فقد ١٥٠ من الأرواح وتضررت ٠٠٠ ١٨ أسرة. ويقدر العدد الإجمالي للسكان المتأثرين بنحو ٠٠٠ ٥٤ شخص. وبالإضافة إلى ذلك فُقد عدد كبير من مراكب ومعدات صيد الأسماك. وأدى حدوث كارثة تسونامي في ذروة موسم صيد الأسماك إلى زيادة عدد الأشخاص المتضررين. وجرى تقييم شامل للاحتياجات بنهاية كانون الثاني/يناير وأبلغت النتائج إلى الشركاء الإنسانيين والإنمائيين.

٣٨ - وكان من بين أكثر الاحتياجات إلحاحا مياه الشرب والأغذية والأدوية إضافة إلى تقديم الدعم لبناء وإصلاح المنازل والمأوى. وساهمت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تعبئة مساعدة عاجلة شملت توفير الغذاء والمواد غير الغذائية والأدوية والمياه ومواد تشييد المآوى. وكان يصعب الوصول إلى السكان المتأثرين في بعض الأحيان بسبب سوء خدمات الاتصالات والهياكل الأساسية للطرق. وكانت الشاحنات الحاملات للأغذية تنغرس في الوحل لساعات طويلة مما أجبر وكالات الإغاثة على استخدام المركبات المدفوعة بالعجلات الأربع مما أدى بدوره إلى بطء تسليم الأغذية بسبب انخفاض قدرة هذه المركبات وندرتها. وبجانب سوء حالة الطرق تعذر الوصول إلى بعض المناطق المتأثرة في منطقة مودوغ لأسباب أمنية ولم يتم تقييم لاحتياجاتها عن طريق التقييم الجوي أو البري. وشرع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توزيع مواد للإغاثة الطارئة كانت مخزنة بعد يوم من حدوث أمواج تسونامي. وتم بنهاية كانون الثاني/يناير تقييم متعدد القطاعات لتحديد الفجوات في المساعدة الإنسانية المتبقية واحتياجات الانتعاش طويلة الأجل. وكان نداء تسونامي العاجل من أجل الصومال مشجعا حيث أعلنت النرويج تبرعها بمبلغ ١,٦ مليون دولار لأنشطة التنسيق في الوقت الذي استمر فيه تلقي إعلانات بالتبرعات.

٣٩ - وأدت حالة الجفاف والصراعات المتقطعة بين الفصائل إلى تشريد نحو ٠٠٠ ٤٠٠ شخص إلى داخل الصومال لا يزالون يعيشون في أوضاع صعبة للغاية. وتأوي مقديشو

وحدها نحو ٢٥٠ ٠٠٠ من هؤلاء المشردين الداخليين في البلد. وتعمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل نشط على ترويج استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي لتحسين سبل حماية ومساعدة المشردين داخليا.

سادسا – الأنشطة التنفيذية من أجل تعزيز السلام

الحكم

٤٠ – ظل البرنامج الإنمائي يعمل بشكل وثيق مع البرلمان الاتحادي الانتقالي منذ إنشائه (انظر S/2004/804، الفرع ثانيا). وقد أقام علاقة عمل مع مكتب رئيس الوزراء، كما يقدم الدعم الإداري واللوجيستي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، من أجل انتقالها إلى الصومال. ويجري أيضا إنشاء الآليات المتعلقة بتقديم الدعم في مجال الميزانية.

٤١ – وأقام البرنامج الإنمائي والاتحاد الأفريقي والمانحون (ايطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمفوضية الأوروبية) وحدة التخطيط لترع الصبغة العسكرية عن الصومال، من أجل إعداد إطار عملي واستراتيجية تنفيذ مشتركة لأنشطة الوحدة. وضمن ما يقدمه من دعم مباشر إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، يخطط البرنامج الإنمائي إلى تيسير تدريب ٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة في المنطقة الجنوبية الوسطى.

٤٢ – وقد وقع اختيار شركاء ''صوماليلاند'' في المجالات الإدارية والإنسانية والإنمائية على البرنامج الإنمائي كي يصبح مركز تنسيق لوحدة الحماية الخاصة. وقد أُنشئت هذه الوحدة، التي تشكل جزءا من قوة شرطة ''صوماليلاند''، فقط من أجل توفير الحماية لمقار وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والبعثات الدبلوماسية. وستوفر الوحدة، التي يبلغ عدد أفرادها ٣٠٠ فرد، الأمن للمكاتب ومساكن الموظفين، فضلا عن تسيير الدوريات الأمنية، وتوفير الاستجابة التفاعلية السريعة في حالات الطوارئ، والحراسة المسلحة للموظفين المسافرين في ''صوماليلاند''، على مدار الساعة.

٤٣ – ويستمر تدريب حرس السجون في ''صوماليلاند''، حيث يوجد ٣٠ متدربا (٢٨ رجلا وامرأتان) سيتخرجون في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤. ويجري التركيز بوجه خاص في التدريب على معايير حقوق الإنسان للأفراد المودعين في السجون. وقد أكمل موظفو مكتب الشؤون الداخلية، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣، تدريبا مدته سنة واحدة، وسيبدءون في عام ٢٠٠٥ عملهم الرسمي في معالجة الشكاوى المقدمة ضد رجال الشرطة.

٤٤ – وجرى تعيين ثلاث عشرة طالبة من مختلف أجزاء ''صوماليلاند'' للتدريب بأكاديمية الشرطة في ماندیرا. وسيقدم لهن دعم خاص في صورة بدلات لتغطية تكاليف المكالمات

الهاتفية وتكاليف السفر من أجل زيارة أسرهن. وسيساعد الدعم المتعلق بالسفر على أن يرى أقارب المتدربات العناية التي تولى لبناتهن، باعتبار أن هذه المسألة تشكل مفهوما جديدا على الناس في ''صوماليلاند''

٤٥ - وأجرى البرنامج الإنمائي دراسة استقصائية للمستوطنات البشرية في جميع مناطق الصومال، بقدر ما تسمح به الظروف الأمنية، بغية جمع معلومات عن هذه المستوطنات، وعن خصائص طرائق كسب العيش ومستويات الدخل، والزراعة، والماشية، والأمن الغذائي، وتوافر المرافق الصحية والتعليمية، وإمكانية الوصول إلى مصادر المياه، وتأثير الفيضانات والجفاف، والهياكل الأساسية، والألغام، والحكم. وستستخدم هذه البيانات في دعم عمليات رسم خرائط للفقر وصياغة استراتيجيات لتخفيف وطأة الفقر.

٤٦ - وشهدت المناطق التي أدى فيها استتباب السلم والاستقرار إلى عودة المواطنين توسعا حضريا عشوائيا، بسبب عدم وجود خدمات المساحة الأرضية ومعايير البناء واللوائح التي تحكم كثافة السكان. ولكي يعالج البرنامج الإنمائي هذه المسألة، عمد إلى تقديم الدعم إلى موئل الأمم المتحدة، فيما يتعلق بإعداد نظام معلومات لإدارة الأرض، من خلال إنشاء قاعدة بيانات عن مساحات الأراضي، تستخدم فيها الصور الرقمية العالية الوضوح المأخوذة بواسطة السواتل والمتاحة على الشاشات، وجمع التفاصيل الرئيسية المتعلقة بالمباني من خلال العمل الميداني.

٤٧ - ويتمثل الغرض الرئيسي من قاعدة البيانات في توفير المعلومات من أجل جمع الضرائب المتعلقة باستخدام الأرض بغية زيادة عائدات المجالس البلدية. كما أنها تيسر تخطيط المناطق الحضرية وجمع العائدات وتقنين ملكية العقارات وإنشاء نظام للبريد، بل وحتى تسمية الشوارع. وستساعد بشكل خاص على إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا والمجموعات المستضعفة، في المناطق المختلفة. وقد اكتمل إعداد نظام المعلومات المتعلقة بإدارة الأرض في منطقة هارجيسا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيعقب ذلك إعداد نظامين مماثلين في بوركو وبوروما.

٤٨ - وفي سياق مشروع ينفذ في إطار مبادرة البنك الدولي المتعلقة بالبلدان منخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط، شرع البرنامج الإنمائي في تنفيذ مشروع للتعليم عن بُعد يستهدف قطاع التعليم الجامعي. وسينفذ هذا المشروع في مرحلته الأولى في ثلاث جامعات، بغية تعزيز إمكانية حصول الطلاب وهيئة التدريس على البرامج التعليمية والموارد المعرفية. ويشمل الشركاء الآخرون جامعة أفريقيا الأثيرية، ووزارة التخطيط والتعليم في كل من ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''.

٤٩ - وأنشأت جماعة الأعمال التجارية الصومالية، بدعم من البرنامج الإنمائي، غرفة التجارة والصناعة الصومالية. وقد أدى القطاع الخاص دورا رئيسيا في توفير احتياجات الصومال، أثناء عدم وجود حكومة مركزية فاعلة. وتعتزم الغرفة تعزيز الدعم المقدم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، عن طريق الأخذ بنهج تشاوري وتعزيز الشبكات داخل لمنطقة وعلى المستوى العالمي، لتشجع بذلك على الاستثمار.

٥٠ - وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، الدعم لعضوات البرلمان الانتقالي، في مشاطرة تجاربهن مع نظيراتهن الكينيات، بشأن كيفية ممارسة الضغط فيما يتعلق بمشاريع القوانين ومعالجة المسائل المتصلة بالنواحي الجنسانية. وناقشت عضوات البرلمان أيضا سبل ووسائل بدء إنشاء الهياكل القانونية والدستورية اللازمة لتمكين المرأة وحماية حقوقها.

سبل كسب العيش

٥١ - أُعتبر الجفاف الذي أصاب أجزاء من الصومال لمدة أربع سنوات حالة طوارئ، أُعلن عنها في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ولكي يعالج هذه المشكلة المدمرة أطلق البرنامج الإنمائي برنامجه المتعلق بسبل كسب العيش المستدامة وتخفيف آثار الجفاف، بهدف: زيادة موارد المياه والمراعي المتاحة؛ وزيادة الأنشطة المدرة للدخل التي تستهدف المجموعات المستضعفة؛ وتهيئة بيئة مواتية لتعزيز سبل كسب العيش من خلال القروض الصغيرة والإدارة الرشيدة للموارد المحلية؛ وتعزيز قدرات المجتمعات والمؤسسات المحلية من أجل الإدارة المستدامة لموارد المراعي.

٥٢ - وينتظر أن يستفيد ٥٠ ٠٠٠ شخص على الأقل من مشروع يتعلق بإصلاح ''القناة الصينية'' في شبيلي الوسطى، يشترك في تنفيذه البرنامج الإنمائي والمجتمعات المحلية والإدارة الإقليمية. ويهدف البرنامج إلى توفير إمدادات مياه فيضان نهر شبيلي الزائدة عن الحاجة للاستخدام في مجالي الري وتربية الماشية؛ وإلى التحكم في الفيضانات الموسمية والحد من آثارها التدميرية؛ وتخفيض تأثر هياكل الري بالأطماء وتدهور البيئة؛ وزيادة إنتاجية قطاعي الزراعة وتربية الحيوانات في منطقتي شبيلي الوسطى والسفلى.

٥٣ - وسيساعد المشروع أيضا على إعداد هيكل إدارة محلي فعال يتكون من المزارعين والرعاة معاً، لتشغيل وصيانة القناة بصورة تمكِّن من معالجة توزيع المياه بطريقة عادلة وتساعد على تخفيف التوترات والصراعات العشائرية.

٥٤ - وينتظر أيضا أن يتمكن الأشخاص المشردون داخليا من العودة للإقامة في حقولهم. وسيؤدي ذلك إلى المزيد من تخفيف الصراع على ندرة الموارد، وتحسين الأمن الغذائي،

وتوفير المصادر المدرة للدخل بالنسبة للسكان المحليين والإدارة. ويتمثل الجانب الأقرب نفعا في إيجاد فرص التوظيف للسكان المحليين، من خلال برامج الغذاء مقابل العمل، بدعم من برنامج الأغذية العالمي. وسيوفر المشروع أيضا الفرصة لتشغيل أفراد الميليشيات الحالية والسابقة في مشروع ذي طبيعة بنَّاءة.

٥٥ - ويقوم البرنامج الإنمائي بتقييم إمكانيات قطاع مصائد الأسماك في ''صوماليلاند'' و ''بونتيلاند'' والمنطقة الجنوبية الوسطى، من خلال الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع والتعرف على فرصها الإنمائية والقيود التي يمكن أن تحد من نشاطها، وعلى الكيفية التي يمكن أن تعالج بها جوانب القصور هذه، وتحديد فرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص والدعم المطلوب من أجل اجتذاب هذه الاستثمارات.

٥٦ - ويواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ عملية لجمع المعلومات تُعرف باسم التشخيص الإقليمي ورسم الخرائط المؤسسية، تحدد وتخطط وتنفذُ التدخلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية ذات الأهداف المحددة التي تتلقى عونا ماليا، والمتعلقة بإتاحة الفرص الاقتصادية وبتعزيز القدرات المحلية من أجل دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام. وقد أُنجزت العملية في غرغارا وضواحيها (منطقة أودال)، وكالشيخ وضواحيها (ساناغ)، وإيريغافو وضواحيها (ساناغ) في ''صوماليلاند''،وفي قريتي داواد وبادي، مقاطعة آيل (نوغال)، وجاريبان وضواحيها، بما في ذلك غاراد (مودوغ)، في ''بونتلاند''.

٥٧ - وفي ''صوماليلاند''، نفذت الأمم المتحدة وشركاؤها مشاريع يصل مجموع قيمتها إلى ٢,٨٥ مليون دولار، في قطاعات المياه وخدمات الإصحاح البيئي والتعليم والصحة، وخدمات المجتمعات المحلية، وإنتاج المحاصيل، والأنشطة المدرة للدخل. وفي ''بونتلاند'' ومقديشو، تم تنفيذ مشاريع تعليمية وصحية ومشاريع مدرة للدخل يصل مجموع قيمتها إلى ٨١٣ ٠٠٠ دولار. ونفذت مبادرة ''معاً من أجل الفتيات''، تعالج بشكل شامل أسباب تركهن للدراسة، في كل من ''صوماليلاند'' و''بونتلاند''،بتكلفة مجموعها ٧٨٦ ٠٠٠ دولار.

الصحة

٥٨ - هناك أنشطة برنامجية جارية، بالشراكة مع الصندوق العالمي، في مجال مكافحة الإيدز والسُل والملاريا، وفيما يتعلق بالمستفيدين من المنح، من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لمكافحة الملاريا في مناطق الصومال الثلاث. وتشمل هذه الأنشطة: دراسة استقصائية لقياس الملاريا بهدف جمع معلومات مستكملة عن الوباء، وقياس مدى توطن الملاريا في الصومال؛ ودراسة استقصائية عن ''المعارف والمواقف والسلوكيات والممارسات'' بغية جمع معلومات

عن الإجراءات المتعلقة بمكافحة الملاريا والوقاية منها؛ ودراسة عن الحساسية للعقاقير من أجل إعلان صلاحية نظام دوائي جديد لعلاج الملاريا في الصومال. وتنتظر نتائج ثلاثة من هذه الأنشطة، في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وسيركز الشركاء على اتساق التدريب المتعلق بالملاريا، على المستوى المؤسسي ومستوى تقديم الخدمات، من خلال دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات التدريبية للشركاء والسلطات المحلية. وتجري الآن عملية شراء دفعة ثانية مكونة من ٠٠٠ ٨٠ ناموسية معالجة بالمبيدات، من أجل توزيعها في جميع أنحاء الصومال، استكمالا للدفعة المكونة من ٠٠٠ ٨٠ ناموسية، التي يجري توزيعها الآن.

توفير المياه والتصحاح البيئي

٥٩ - ستُدعم الأنشطة المتعلقة بتوفير المياه والتصحاح البيئي، في المنطقة الجنوبية الوسطى والمنطقة الشمالية، خلال السنوات القادمة، من خلال الشراكة التي أنشئت مؤخرا بين المفوضية الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). لإصلاح وتشييد المرافق الريفية للمياه والتصحاح البيئي، وبناء قدرات الأطراف النظيرة المحلية والحكومية. ويبلغ تمويل هذا البرنامج الذي ينفذ على ثلاث سنوات ٣ ملايين يورو. وأنشأت المفوضية الأوروبية أيضا شراكات عمل في المنطقة الشمالية الغربية، ويجري التفاوض من أجل إقامة شراكة مع اليونيسيف فيما يتعلق ببرامج توفير المياه والتصحاح البيئي في المناطق الحضرية. وتهدف شراكة المفوضية الأوروبية واليونيسيف إلى كفالة إمكانية الحصول على المياه الصالحة لما يقارب ١,٥ مليون شخص، والحصول على خدمات التصحاح البيئي لما يقارب ٠٠٠ ٥٠٠ شخص.

حماية الطفل

٦٠ - تبذل جهود قليلة الآن في الصومال من أجل توفير الرعاية النفسية وتقديم الدعم للأطفال المهمشين والمستضعفين أو الأطفال ضحايا العنف وإساءة المعاملة والاستغلال. وشرعت اليونيسيف، استنادا إلى عملية تقييم شاملة لحالة الشركاء وقدراتهم، في تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات شركاء حقوق الطفل الرئيسية، ووضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل لتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية المجتمعية للأطفال في الصومال. وشارك شركاء حقوق الطفل في كل من التدريب الأساسي والتدريب المتعلق بشحذ المهارات، في مجال تقديم الدعم والرعاية من الناحيتين النفسية والاجتماعية. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية شاملة للرعاية النفسية والاجتماعية في الصومال.

٦١ - وتواصل تسع من شبكات حماية الطفل العاملة عقد اجتماعات منتظمة في جميع أنحاء البلد. ويشمل الدعم المقدم إلى تلك الشبكات اقتسام المعلومات، وتوفير الدعم التقني فيما يتعلق بمسائل محددة للحماية وبناء القدرات والرصد وإعداد التقارير عن انتهاكات الحماية، والتنسيق مع المنظمات الأخرى، ويشمل كذلك السياسات الدولية فيما يتصل بإساءة المعاملة والإهمال والعنف والتمييز والاستغلال.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٢ - واصلت الفرقة العاملة المعنية بالإيدز التابعة للصندوق العالمي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إعداد الوثائق التقنية الضرورية للبدء في تنفيذ مشروع مدته خمس سنوات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت اليونيسيف وشركاؤها من الشباب أنشطة في أماكن مختلفة داخل الصومال احتفالا بأسبوع الشباب الصومالي والإيدز. وشملت هذه الأنشطة مناقشات عامة، وأحداث رياضية، وجلسات في المدارس، بهدف إذكاء الوعي فيما يتعلق بالإيدز، وعلى وجه الخصوص سرعة تأثر الشباب بعدوى المرض، فضلا عن الإسراع بخطى الحملة العالمية لمكافحة الإيدز، مع التركيز على تعرض المرأة والفتاة لعدوى المرض.

٦٣ - وفي اليوم العالمي للإيدز لسنة ٢٠٠٤، ١ كانون الأول/ديسمبر، وحوله، قدمت اليونيسيف الدعم إلى لجان التنسيق المعنية بالإيدز في المناطق، فيما يتعلق بإقامة مختلف المناسبات الاحتفالية، بما فيها سلسلة من المناقشات التلفزيونية وبرامج للاستشارة عبر الاتصالات الهاتفية مع الزعماء الدينيين والسلطات المحلية وأصحاب المهن الطبية والنشطاء في المجتمع المدني؛ وسباقات الماراثون، وأعمال مسرحية تركز على الرسالة المتعلقة برفع درجة الوعي لمكافحة الوصمة الاجتماعية المتصلة بالإيدز؛ وأنشطة دعائية وبيانات عملية؛ ومنتديات للدعوة إلى تولي القيادة، في كل من الصومال ونيروبي. وقد نظم البرنامج بالاشتراك بين مكتبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية التي شكلت مؤخرا. ووقع البرلمانيون إعلانا مشتركا حول الالتزام بمنح الأولوية لمكافحة الإيدز، مع التركيز على مكافحة الوصمة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالإيدز أو بعدوى فيروسه، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على خدمات الوقاية والرعاية والدعم.

الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون

٦٤ - توسع برنامج تسجيل العائدين والأشخاص المشردين داخليا في عملياته لتشمل ''بونتلاند''. وما زال البرنامج في مراحله الباكرة، بعد أن أعد إطار عمل، بالتضامن مع

السلطات وأصحاب المصلحة في ولاية ''بونتلاند''، للمساعدة على تسجيل الأشخاص المشردين داخليا والعائدين. ويقدر عدد السكان من الأشخاص المشردين داخليا في ''بونتلاند'' بما يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٣٣ فرد، أكثر من نصفهم دون سن ١٨ سنة. وفي ''صوماليلاند''، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، على مساعدة إدارة الولاية في توحيد التدخلات الجارية والتدخلات التي اكتملت، من خلال مخطط لإعادة الإدماج.

٦٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان ما مجموعه ٩٥٢ ١٧ لاجئا صوماليا (٤٧٥ ٣ أسرة) قد أعيد ترحيلهم إلى الصومال، من بينهم ٥١٣ ٩ فردا (٧٤٣ ١ أسرة) عائدين من إثيوبيا، و ٤٢٢ ٨ فردا (٧٢٣ ١ أسرة) عائدين من جيبوتي. وتمثلت نتيجة ذلك في إغلاق مخيم اللاجئين في هارتيشيخ بإثيوبيا بشكل رسمي.

٦٦ - وتلقى ما مجموعه ٣٤٨ أسرة معيشية من اللاجئين في المناطق الحضرية مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هرجيسا. وبالإضافة إلى ذلك، أحالت سلطات ''صوماليلاند'' ما يزيد على ٣٠٠ من طالبي اللجوء السياسي، كي تجرى لهم مقابلات شخصية من أجل تحديد مركزهم كلاجئين. وطلب مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في الصومال دعما في مجال تحديد مركز اللاجئ، من رئاسته بالمقر، من أجل تقييم مزاعم طلاب اللجوء السياسي هؤلاء. وأجريت دراسة استقصائية شملت حوالي ٨٠٠ ١ شخص أجنبي، كما أجريت مقابلات شخصية مع سلطات في مواقع رئيسية ومسؤولين محليين في المراكز الحضرية الرئيسية من ''بونتلاند''، بغية تحديد حجم السكان الأجانب في المنطقة، وتحديد احتياجات توفير الحماية لهم. ويقدر عدد السكان الأجانب بما يقارب ٠٠٠ ٢٠ فرد، معظمهم من إثيوبيا.

٦٧ - ويجري وضع خطة عمل شاملة تتعلق باللاجئين الصوماليين، بغية معالجة الأسباب الجذرية لذهابهم إلى المنفى، ويتوقع أن تكتمل وأن تنال من ثم موافقة مؤتمر دولي رفيع المستوى يعقد في منتصف عام ٢٠٠٥.

التعليم

٦٨ - أدى المعدل الإجمالي الحالي للالتحاق بالتعليم، وهو ١٩,٩ في المائة، وكون البنات يشكلن نسبة ٣٥ في المائة فقط من التلاميذ، إلى أن يقرر فريق الأمم المتحدة القطري أن يجعل من تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية إحدى أولويات عمل الأمم المتحدة في الصومال.

٦٩ - وتضمنت الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر الدراسة الاستقصائية المدرسية السنوية، التي أجريت بمشاركة نشطة من أصحاب المصلحة من مواطني الصومال، ووضع اللمسات الأخيرة على سياسات تعليمية تراعى فيها الأبعاد الجنسانية للمنطقتين الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، مع التركيز بشكل قوي على المهارات الحياتية، والإيدز، وإكمال دراسة حالة تحليلية عن التعليم في الصومال من منظور جنساني. واكتمل إعداد المناهج والكتب المدرسية للصفوف العليا، من الخامس إلى الثامن. وبينما يجري التخطيط لتوزيع الكتب المدرسية الجديدة للصفين السابع والثامن خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥، قامت اليونسكو واليونيسيف بتوزيع كتب مدرسية على المدارس في جميع أرجاء البلد، بمعدل كتاب واحد لكل تلميذين. وأكملت دراسة عن المدارس التي تستخدم اللغة العربية، وبدأ حوار يهدف إلى التوصل إلى منهج مشترك للمدارس العامة وتوحيد امتحاناتها. وتواصل تدريب المدرسين بواسطة المرشدين، بالإضافة إلى توفير التدريب أثناء العمل لـ ٢ ٥٠٠ مدرس باستخدام الكتب المدرسية الجديدة للصفين الخامس والسادس في المنطقتين الشمالية الشرقية والجنوبية والوسطى في الصومال. ونفذت أنشطة لتحسين المدارس من خلال توفير المياه ومرافق الصرف الصحي، بما في ذلك توفير الأثاثات المشتراة محليا لجميع المدارس الجديدة في الشمال الشرقي والشمال الغربي. ونفذ برنامج نموذجي أعده برنامج الأغذية العالمي لإطعام الطلاب في المدارس، وهو مشروع يغطي ٢٣ مدرسة وأكثر من ٦ ٠٠٠ طالب، وسيجري التوسع فيه ليشمل ما يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ طالب في جميع أرجاء البلد في عام ٢٠٠٥. وسيستهدف هذا البرنامج أكثر المجموعات قابلية للتأثر.

٧٠ - وقد ازداد عدد طلاب المدارس الثانوية في الصومال بنسبة ٢٠ في المائة، في عام ٢٠٠٤. وسيوجه تمويل جديد يقارب ١٠ ملايين دولار، توفره المفوضية الأوروبية من خلال اليونيسيف واليونيسكو، إلى دعم المدارس الابتدائية بجانب ٣٣ مدرسة ثانوية في المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من الصومال، لفترة سنتين.

سابعا - ملاحظات

٧١ - أسفرت العملية السلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن ترتيب لتقاسم السلطة لفترة انتقالية في الصومال مدتها خمس سنوات. ومع أن من الواضح أن هذه العملية السلمية هي أشمل عملية من نوعها في الصومال، إذ اشتملت جميع العشائر ومعظم قادة الفصائل الرئيسية، فإنه لا يمكن القول بأن السلام أو المصالحة قد تحققا أو أن القتال داخل الصومال قد توقف. فلا تزال التحديات الماثلة هائلة.

٧٢ - وبعد انتخاب الرئيس يوسف بفترة قصيرة، طلب عددا كبيرا من حفظة السلام من الاتحاد الأفريقي لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الانتقال إلى الصومال. ومنذ ذلك الحين، ظهر في الأفق توافق في الآراء على أن أجدى خيار ربما يتمثل في قوة حماية يوفدها الاتحاد الأفريقي. ويستلزم الأمر أيضا اتخاذ تدابير حمائية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي الإغاثة.

٧٣ - ومع شروع الحكومة الاتحادية الانتقالية في التصدي لأولوياتها العاجلة، ألا وهي انتقالها إلى الصومال، ينبغي للبرلمان أن يسعى، على سبيل الأولوية، إلى عقد جميع الفصائل وجميع قادة الميليشيات لاتفاق لوقف أعمال القتال والدخول في مفاوضات عاجلة للتوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المشورة، إذا طُلبت منها، أثناء التفاوض على مثل هذا الاتفاق، شريطة توافر الموارد اللازمة.

٧٤ - وبالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، فإن الأمم المتحدة مستعدة أيضا لدعم الاتحاد الأفريقي في التخطيط لقوة حماية. وآمل أن تشمل برامج التدريب المقترحة للقوات الأجنبية وقوات الأمن الصومالية عنصرا يعنى بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سوف تواصل الأمم المتحدة، دعم الجهود المبذولة، والاستفادة من خبرات وكالات الأمم المتحدة المشاركة بالفعل في أمثال تلك البرامج.

٧٥ - ولا يخفى أن نشر أي قوة عسكرية أجنبية في الصومال يتطلب الإعفاء من الحظر على توريد الأسلحة المفروض على الصومال. وينبغي في هذا الصدد بذل المزيد من الجهود لإنفاذ الحظر على توريد الأسلحة المفروض على الصومال. وقد أوضح التقرير الأخير لفريق الرصد المعني بالصومال أن هذا الحظر يجري خرقه على نطاق واسع، وأن الأسلحة والمتفجرات ما فتئت تتدفق على البلد. علما بأن إنفاذ الحظر على توريد الأسلحة، مع تحسين القدرة على الرصد ووضع تدابير إنفاذية، من شأنه تعزيز الأمن عموما بدرجة كبيرة.

٧٦ - وبتشجيع من مجلس الأمن (انظر S/PRST/2004/43)، تم إنشاء لجنة التنسيق والرصد التي يشترك في رئاستها رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة، باعتبارها آلية تقوم من خلالها البلدان المانحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بتقديم الدعم لجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٧٧ - ويمثل تحقيق الاستقرار للحالة الإنسانية عنصرا أساسيا لدعم عملية السلام والمصالحة. علما بأن نجاح الحكومة الجديدة وعملية المصالحة لا يعتمد على دعم المجتمع الدولي، فحسب، بل يعتمد أيضا على مساهمة عموم الشعب الصومالي، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. ومن الأولويات والالتزامات العاجلة للحكومة الاتحادية الانتقالية ضمان وصول

المساعدات الإنسانية لجميع الصوماليين المحتاجين، وتوفير الضمانات اللازمة لسلامة موظفي الإغاثة وأمنهم. كما ينبغي تشجيع الحكومة ومساعدتها على وضع تدابير لضمان حماية المدنيين، ولا سيما المشردين وطوائف الأقلية، الذين لا يتمتعون بحماية العشائر وغير ذلك من أشكال الدعم الاجتماعي.

٧٨ - وأود أن أشكر المانحين الذين يلبون الاحتياجات العاجلة للعملية السلمية في الصومال. فالنرويج إضافة إلى مساهمات قدمتها سابقا إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال، فقد أخذت زمام المبادرة بتقديم مليوني دولار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٤ لتمكين البرنامج الإنمائي من الوفاء ببعض الاحتياجات العاجلة لمكتبي الرئيس ورئيس الوزراء فضلا عن ٣٠ وزارة. وقدمت إيطاليا الدعم إلى البرلمان الصومالي. كما أُعرب عن امتناني للمانحين الذين يدعمون النداء الموحد كأساس للبرمجة في حالات الطوارئ وجمع الأموال لعام ٢٠٠٥. وأود أن أؤكد أنه مع وجود أزمات إنسانية شديدة في أجزاء أخرى من العالم تتطلب المزيد من الاهتمام، فإنه لا ينبغي نسيان الاحتياجات الإنسانية في الصومال.

٧٩ - وينبغي التعجيل بالجهود التي يبذلها حاليا مكتب منسق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة للوصول إلى مانحين غير تقليديين. ويمكن لبلدان الجامعة العربية، على الخصوص، التي تقدم بالفعل مساهمات إلى الصومال، أن تقدم المزيد. وينبغي توسيع مبادرات السلام والمصالحة المجتمعية التي يجري اتخاذها حاليا في السياق الإنساني، إذ أنها تمثل أساسا جيدا للمصالحة الوطنية. وباختصار، فإنه يمكن لمساهمة صغيرة من الصندوق الاستئماني لبناء السلام أن تفعل الكثير لتعزيز هذه الأنشطة.

٨٠ - وإذا كان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ فريقا استشاريا مخصصا للصومال لبحث احتياجات البلد الإنسانية والاقتصادية واستعراض برامج المساعدة المناسبة وإعداد توصيات للإصلاح والتعمير والتنمية في الصومال، فإنه يتعين على ذلك الفريق القيام بدور مهم في دعم العملية السلمية في البلد.

٨١ - ولقد أوضحت في تقريري السابق (S/2004/804) احتمال أن يستدعي التقدم في العملية السلمية الصومالية وجودا سياسيا موسعا للأمم المتحدة بمساعدة الأطراف الصومالية على تنفيذ اتفاقها. وذكرت في الوقت نفسه أن تعاظم دور المنظمة في الصومال يجب أن يتم تدريجيا وينبغي أن يستند إلى نتائج المحادثات مع الحكومة الجديدة. وقد شُرع في مناقشات منتظمة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وذلك أساسا عن طريق لجنة التنسيق والرصد. وقد طلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة والجهات المانحة الدولية إلى الأمم المتحدة القيام بالدور القيادي في تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل

إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، وإقامة السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال، وقد أشرت في هذا التقرير إلى بعض المجالات التي تتطلب توسيع دور الأمم المتحدة فيها في القريب العاجل.

٨٢ - وينطوي مثل هذا الدور على جملة من الواجبات منها: (أ) المساعدة في الحوار المستمر بين الأطراف الصومالية من أجل المصالحة؛ (ب) المساعدة في الجهود المبذولة للتصدي لمسألة ''صوماليلاند''؛ (ج) تنسيق الدعم للعملية السلمية مع جيران الصومال وسائر الشركاء الدوليين؛ (د) رئاسة لجنة التنسيق والرصد والقيام بدور سياسي قيادي في أنشطة بناء السلام في الصومال. وعلى ذلك سوف يستلزم الأمر زيادة موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في المجالات الرئيسية الآتية: الاتصال السياسي والعسكري، والإعلام، والشرطة المدنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان. ويتعين على هذا المكتب أيضا أن يوفر خدمات السكرتارية للجنة. ويتطلب ذلك أن تكون للمكتب قيادة مرموقة، ولا سيما أن الأمم المتحدة، مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، تحتاج إلى المشاركة في رئاسة لجنة التنسيق والرصد، التي هي هيئة محورية في المرحلة الراهنة للعملية السلمية في الصومال. وإني أعتزم تعيين ممثل خاص لي، برتبة أمين عام مساعد، لتولي قيادة الدور الموسع للأمم المتحدة. وسوف يساعده/يساعدها عدد فريد من موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، بمن فيهم نائب أقدم.

٨٣ - وفي غضون ذلك، أود أن أثني على جهود ونستون توجان، ممثلي في الصومال، وموظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية العديدة العاملة في الصومال، لما تقوم به من أنشطة في مجال المساعدة الإنسانية وإسهامها في الجهد الدولي من أجل المساعدة ف٢ي العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام في الصومال ودعمهما.